محضر الجلسة رقم 382

التاريخ: الخميس 04 ذو الحجة 1442هـ (15 يوليوز 2021م).
الرئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.
بداية الجلسة: ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "**إصلاح التغطية الاجتماعية**".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

باسم الله، على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 148 من النظام الداخلي للمجلس، نخصص هذه الجلسة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول "إصلاح التغطية الاجتماعية".

وقبل الشروع في عرض التقرير ومناقشته، اسمحوا لي أن.. يعني قبل أن نمر للمناقشة، اسمحوا لي أن أذكركم بأننا نعقد هذه الجلسة بناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين في اجتماعيه المنعقدين بتاريخ 08 و12 يوليوز 2021 وعلى مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليوز 2021.

ولهذه الغاية، فقد تم توزيع التقرير الذي أنجزته المجموعة الموضوعاتية حول "إصلاح التغطية الاجتماعية" على السيدات والسادة أعضاء المجلس وتمت إحالته إلى الحكومة وفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

كما تجدر الإشارة إلى أن إحداث المجموعة الموضوعاتية أتى في سياق تفاعل المجلس مع التوجيهات الملكية السامية وفي إطار المسؤولية المؤسساتية التي يتحملها المجلس من منطلق تركيبته الغنية بالكفاءات المهنية والنقابية وممثلي المجالات الترابية، وكذا الأسبقية المخولة إليه دستوريا في مناقشة القضايا الاجتماعية، طبقا لروح وفلسفة الفصل 78 من دستور المملكة.

وبهذه المناسبة، لابد أن أتقدم باسمكم جميعا بجزيل الشكر لرئيس وأعضاء المجموعة الموضوعاتية لما بذلوه من مجهودات في سبيل إنجاح هذه المحطة الهامة، وللحكومة عن تعاونها وتجاوبها والمؤسسات الدستورية، لإسهامها الإيجابي وتفاعلها مع طلبات المجموعة الموضوعاتية.

وقبل أن نمر للمناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية حددت في 180 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء وذلك كما يلي:

أولا، كلمة رئيس ومقرر المجموعة الموضوعاتية، تليها تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية، ويعقبها تدخل الحكومة.

وقبل أن أعطي الكلمة للسي عبد الصمد مريمي، رئيس المجموعة الموضوعاتية، في حدود 5 دقائق، طبقا لقرار ندوة الرؤساء باش يقدم ملخص حول منهجية الاشتغال للمجموعة الموضوعاتية.

اسمحوا لي أن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين، السي تويزي، إذا كانت هناك من مراسلات وإعلانات مستجدة.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروعي القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان؛

2- مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

واطلع المكتب في اجتماعه المنعقد صباح يومه الخميس 15 يوليوز 2021 على استقالة السادة الآتية أسماؤهم من عضوية مجلس المستشارين:

- السيد نبيل شيخي؛

- السيد نبيل الأندلوسي؛

- السيد عبد العلي حامي الدين؛

- السيد أحمد تويزي.

وقرر المكتب الإعلان عن هذه الاستقالات في هذه الجلسة العامة، ثم إحالتها إلى المحكمة الدستورية وفقا لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي للمجلس.

وبلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 13 يوليوز 2021 إلى تاريخه:

- الأسئلة الكتابية: 18 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية 60 جوابا على الأسئلة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

1- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛

2- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛

3- مشروع قانون رقم 38.21 يتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية؛

4- مشروع قانون رقم 82.20 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛

5- مشروع قانون رقم 33.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب؛

6- مشروع قانون رقم 16.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛

7- وأخيرا، مشروع قانون رقم 23.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 51.15 القاضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني مُحَمَّد الخامس".

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

وطبعا الاستقالة ديالكم معلقة إلى أن تبت فيها المحكمة الدستورية.

الكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة الموضوعاتية السي عبد الصمد أتمنى أن تكون في حدود خمسة دقائق.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن التقرير المعروض على أنظار مجلسنا الموقر المعد من طرف اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتغطية الاجتماعية المحدثة بقرار من مكتب مجلس المستشارين، وبمبادرة من المجلس وبتجاوب سريع مع توجيهات جلالة الملك ودعوته لإرساء بناء جديد للحماية الاجتماعية، ينبني في هذه المرحلة على أربعة أسس أساسية.

يأتي هذا التقرير، الذي أعد وفق منهجية من طرف اللجنة وبتشاور مع السيد رئيس المجلس، انبنت على إطار سنعرض ملخصه عليكم، إن شاء الله.

بالنسبة للمرجعيات المؤطرة لعمل المجموعة الموضوعاتية:

- اعتمدنا خطب جلالة الملك في جميع المناسبات، التي حثت جميع الفاعلين وجميع المؤسسات للانخراط في ورش الحماية الاجتماعية؛
- الأحكام الدستورية المؤطرة للحقوق الأساسية، ولاسيما الحماية الاجتماعية؛
- مقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وللإشارة، فإن مجلس المستشارين سبق وأن احتضن منتديات وورشات ذات صلة بموضوع الحماية الاجتماعية، وعلى هذا الأساس تم تحديد المحاور التي اشتغلت عليها المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، حيث تم الاتفاق على المحاور الآتية، تنفيذا لقرار المجلس:

- تعميم التغطية الصحية الأساسية الإجبارية؛
- تعميم الاستفادة من التعويضات العائلية؛
- توسيع الانخراط في نظام التقاعد؛
- تعميم الاستفادة من التأمين والتعويض عن فقدان الشغل.

فيما يتعلق بهيكلة المجموعة الموضوعاتية، وتبعا لذلك فإن اجتماع مكتب المجموعة تحت رئاسة السيد رئيس المجلس تم فيه هيكلة هذه المجموعة على النحو التالي:

- السيد المستشار عبد الصمد مريمي رئيس المجموعة؛
- السيد المستشار عبد السلام اللبار مقرر المجموعة.

كما ضمت المجموعة في عضوياتها السادة والسيدات: الحو مربوح، السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي، السيد المستشار مُحَمَّد البكوري، السيد المستشار عبد الحميد فاتيحي، السيدة المستشارة نائلة التازي، السيدة المستشارة أمل العمري، السيد المستشار الملودي العابد العمراني، والسيدة المستشارة ثريا لحرش.

فيما يتعلق بمنهجية عمل المجموعة، شرعت المجموعة الموضوعاتية في اجتماعات متعددة إقرار التصميم العام للتقرير وهندسة مسار عمل اللجنة ووضع أجندة زمنية محددة لإنجاز مهمتها، وبعد عقد مجموعة من الاجتماعات همت تداول الأطوار ومراحل عمل اللجنة، تم تحديد منهجية الاشتغال في 4 مستويات:

- المستوى الأول: يتجلى في الاشتغال على دراسة وتحليل مجموعة من التقارير والدراسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛
- في المستوى الثاني: تنظيم جلسات استماع للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بموضوع الحماية الاجتماعية، ويتعلق الأمر بتوجيه طلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإعداد دراسة حول منظومة التعويض عن فقدان الشغل وتوجيه طلب رأي وبذل المساعدة للمجلس الأعلى للحسابات، لإعداد دراسة حول طرق وآليات توسيع التغطية الاجتماعية للتقاعد على جميع فئات المواطنين؛
- المستوى الثالث: ويتمثل في اجتماعات اللجنة المخصصة للدراسة والتحليل، التي همت خلاصات التقارير ومضامين مداولات جلسات الإنصات؛
- المستوى الرابع: وفي إطار الشراكة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي، تم عقد بعض الجلسات مع لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ الفرنسي، خصصت للمواضيع الآتية:
  - عرض عام وآليات تمويل نظام الحماية الاجتماعية؛
  - عرض حول أنظمة التقاعد؛
  - عرض حول التأمين عن المرض؛
  - وعرض رابع حول التعويض عن فقدان الشغل.

وقد خلصت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة إلى إقرار مجموعة من التوصيات وكان عددها 55 توصية، جاءت على النحو التالي:

- توصيتان ضمن التوصيات العامة؛
- 7 توصيات على صعيد الحكامة؛
- 13 توصية على صعيد تمويل الحماية الاجتماعية؛
- 4 توصيات على صعيد التشريع؛
- 10 توصيات تهم التغطية الصحية الإجبارية؛
- توصيتان على صعيد التعويضات العائلية؛
- 4 توصيات همت مجال التقاعد؛
- 5 توصيات حول التعويض عن فقدان الشغل؛
- توصية واحدة حول مراجعة منظومة حوادث الشغل والأمراض المهنية؛
- 3 توصيات تهم الممارسة الاتفاقية للمغرب وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- توصية واحدة متعلقة بفعلية حقوق الفئات؛
- توصية واحدة على مستوى تطبيق تشريع الشغل والتقليص من هشاشة الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص؛
- وتوصيتان موجهتان لمجلس المستشارين.

وفي الأخير، لا يفوتني التنويه بكافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية والطاقم الإداري المصاحب لها، السيدة والسادة أطر مجلس المستشارين، كما أتوجه بالشكر إلى السادة الوزراء الذين حضروا معنا في جلسات الإنصات، وأخص بالذكر السيد وزير الصحة والسيد وزير الشغل والإدماج المهني وكافة مسؤولي المؤسسات التي تم استدعاؤها.

وفي الأخير، أوجه الشكر للسيد الرئيس على دعمه في إعداد هاذ التقرير.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السي عبد الصمد.

الكلمة الآن السي عبد السلام اللبار، مقرر المجموعة الموضوعاتية.

السيد الرئيس تفضلوا لتقديم ملخص التقرير، في حدود خمسة دقائق، إذا رغبتم في ذلك طبعا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

الأخوات والإخوة،

أتشرف بأن أتناول الكلمة كمقرر للجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الاجتماعية.

فعلا لقد تشرفت بأن أكون مقررا لهذه اللجنة، التي أشكر بالمناسبة السيد رئيس المجلس والسيد رئيس اللجنة وكافة أعضائها، لتحملهم عبء العمل واستدعاء بعض المسؤولين، الذين كان من الضروري الإنصات إلى اهتماماتهم وإبداء آرائهم بخصوص التغطية الصحية.

وكذلك، لا يفوتني أن أنوه بالمجهود الذي بذل من طرف بعض الوزراء، خاصة السيد وزير الصحة والسيد وزير التشغيل والسادة المسؤولين في هذه اللجنة، بحيث باشرنا عملنا، وكانت هناك بعض الملاحظات، خاصة عندما صادق مجلسنا الموقر على قانون الإطار، قانون الإطار الذي كان شاملا وكافيا، وأصبح يتبادر إلى أذهاننا هل سنستغني عن متابعة هذه اللجنة أو نستمر فيها، حيث كان قانون الإطار الذي انبثق منه أو كان دليل يخص باهتمام جلالة الملك، جلالة الملك عندما أعطى توجيهاته بخصوص التغطية الصحية والتغطية الاجتماعية بصفة عامة، اعتقدنا نحن في اللجنة أن خطاب جلالة الملك كافي، حيث وضع جلالته نصره الله وأيده يده

الكريمتين على مكامن الخلل، وأعطى توجيهاته الكافية للحكومة للمبادرة بتفعيل خطابه السامي.

السيد رئيس المجلس،

لابد بأن أشد بحرارة على أياديكم وأنتم تحمسون وتشجعون عمل هذه اللجنة، التي جمعت عدة معطيات خلال عدة لقاءات، تشرف السيد رئيس اللجنة بإعطاء مضامينها ومحاورها، وأظن أنه من التكرار أن أتناول نفس المواضيع التي تطرق إليها السيد رئيس اللجنة، سيما ولدينا نحن في هذه الغرفة الدستورية، لدينا دستور خاص ولدينا كلام وازن لجلالة الملك، بحيث أعطى خارطة طريق، فلم يبقى إلا العمل لتنفيذ ما جاء به جلالته، وعلى الحكومة أن تشد على سواعدها لتفعيل ما جاء في الخطاب الملكي السامي.

واللجنة مشكورة أعطت ما يمكن إعطاؤه من توجيهات، عل الحكومة المقبلة، إن شاء الله، أن تنفذ ما جاء في خطاب جلالة الملك، وأن تستند إلى توجيهات هذه اللجنة الموقرة المؤقتة، التي اجتهدت مشكورة بفضل مساعدة الجميع، وخاصة السيد رئيس المجلس، الذي كان يتابع عن كثب كل إنجازات وكل عمل كان يدخل في تنفيذ وفي إتمام عمل هذه اللجنة.

أشكر جميع رؤساء الفرق والمجموعات، الذين ساهموا بقسط وافر من أوقاتهم لإنجاح هذه العملية، التي نعتبرها عملا جبارا، سيوضع في أرشيف هذا المجلس، عل من يريد أن يجتهد في تنفيذه.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الإخوة والأخوات.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والآن أستأذنكم في أن نفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد أحمد تويزي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مضامين تقرير اللجنة الموضوعاتية حول "إصلاح التغطية الاجتماعية"، تقدمت به اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الاجتماعية المحدثة بقرار مكتب مجلس المستشارين، والتي باشرت عملها خلال الفترة الممتدة من 9 دجنبر إلى غاية 8 يوليوز 2021، تفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب صاحب الجلالة نصره الله ولا سيما خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 وخطاب جلالته بمناسبة الذكرى 67 لثورة الملك والشعب ليوم 20 غشت 2020 وخطاب جلالته السامي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ 9 أكتوبر 2020 وبالاستناد كذلك على قراءة وتحليل معطيات الواردة في مجموعة من التقارير الدولية والوطنية المتعلقة بموضوع "التغطية الاجتماعية".

بالإضافة إلى الاستثمار في المعطيات المقدمة في جلسات الإنصات التي أجرتها اللجنة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيآت العمومية المعنية وخبراء وبرلمانيين بمجلس الشيوخ الفرنسي.

السيد الرئيس،

إن الهدف العام من دراسة موضوع "إصلاح التغطية الاجتماعية" هو مساهمة مجلس المستشارين كمؤسسة دستورية ومن منطلق تركيبته المتنوعة والغنية وكذلك الأسبقية المخولة له دستوريا في مناقشة القضايا الاجتماعية وفق أحكام الفقرة الثانية من الفصل 78 من الدستور، وعملا بمقتضيات المادتين 144 و145 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي مكنتا المجلس من إمكانية إحداث مجموعات عمل موضوعاتية مؤقتة يعهد إليها إعداد تقارير بشأن الموضوعات التي تحظى باهتمام المجلس، اسهاما منه في خلق النقاش المؤسساتي والتفكير الجماعي في إيجاد الحلول الناجعة وإصدار مقترحات وتوصيات بشأن عدد من القضايا المجتمعية، وتنزيل بعض الأوراش المهمة على رأسها ورش التغطية الاجتماعية، الذي ما فتئ جلالته حفظه الله يؤكد على أهمية وضرورة إصلاح المنظومة الحماية الاجتماعية، باعتبارها مدخلا أساسيا لا محيد عنه في تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وتحقيق التنمية المستدامة، حيث دعا جلالته في خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 إلى التعجيل بإعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، يأتي تقرير اللجنة الموضوعاتية حول "إصلاح التغطية الاجتماعية" التي وقفت على حاجيات التغطية الاجتماعية ببلادنا، والعجز القائم على الصعيد المجالي، القطاعي، والفئوي، وهو العجز الذي زادت حدته وظهرت بشكل جلي مع الآثار التي خلفتها تداعيات تفشي جائحة كورونا "كوفيد-19"، من قبيل: فقدان الشغل، غياب التأمين الاجتماعي، تدني دخل الأسر، توسيع الاقتصاد غير المهيكل، تفشي الشغل غير المنظم... كلها معطيات خضعت للدرس والتحليل الجماعي لأعضاء اللجنة القائم من منطلق الخبرات والمعارف المتنوعة بتنوع مكونات المجلس.

السيد الرئيس،

إن النموذج الجديد للحماية الاجتماعية يبرز في العمق معالم الدولة الاجتماعية، من خلال الاستثمار في الطفولة وحماية المتمدرسين من مخاطر الهدر المدرسي لتعزيز اقتصاد المعرفة ليصبح على المدى المتوسط أصلا اقتصاديا، واستقطاب العاملين في القطاع غير المهيكل والاهتمام بفئات

المسنين، كل ذلك من شأنه تعزيز فرص الشغل للأجيال الشابة كعامل أكثر قدرة على الرفع من الإنتاج، ويولد دينامية اقتصادية ويحد من بطالة الشباب، كما ستؤدي الحماية الاجتماعية في صيغتها الجديدة دورا رئيسيا في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، فهي المدخل الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وعنصرا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي.

لقد شكل موضوع الحماية الاجتماعية أحد أبرز القضايا التي اهتمت بها النقاشات الدولية، ويتجلى ذلك من خلال التأكيد على أن الحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان، وأنه من حق كل مواطن ومواطنة الاستفادة على قدم المساواة من هذا الحق حسب ما نصت عليه ذلك المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، وكذا المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هذا المنطلق، خصص دستور المملكة لسنة 2011 في الفصل 31 منه لتكريس حق المغاربة في الحماية الاجتماعية، بنصه على تمتع المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من حقهم في العلاج والعناية الصحية، وكذا حقهم في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة، وحقهم في تعليم عصري، والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية والثوابت الوطنية الراسخة، والتكوين المهني، واستفادتهم من السكن اللائق، وولوج سوق الشغل، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، وأيضا حقهم في التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب، تتطلب تضافر الجهود بين الفاعلين والشركاء والمتدخلين في إصلاح هذا الورش الاستراتيجي، كما أكد ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي الموجه إلى البرلمان سنة 2020.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، مرة أخرى تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد عبد السلام اللبار:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

الأخوات والإخوة.

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتفاعل والتعقيب على ما ورد في تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية، لأبسط وجهة نظر الفريق، ومن خلاله حزب الاستقلال ونقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيد الرئيس،

لن أتوقف كثيرا عند الحصيلة التقنية والأرقام والإحصائيات المعروضة، لأنها أرقام تنطوي على قدر كبير من التأويل، وكم حاولت جاهدا إقناع نفسي بأن حقيقة سياسة التغطية الاجتماعية بالمغرب هي كما تخيلتها الحكومة، لكن الواقع يمنعني من ذلك ويصدح عاليا، وهي مناسبة لأقول إن وعود الحكومة ظلت حبيسة الكلام بخصوص التغطية الصحية، وإن التزاماتها ظلت حبيسة الكلام والجمل المنقحة والمنقمة في برامج ومشاريع.

ومن باب قوله تعالى "وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ المؤمنين"، اسمحوا لي أن أذكركم ببعض من أهداف البرنامج الحكومي لهذه الحكومة ولنسختها القديمة في مجال التغطية الاجتماعية، ولنبدأ بالنسخة الأولى منذ نهاية 2011، لنذكر منها على سبيل المثال:

- الالتزام بفتح حوار موسع مع الهيئات المعنية حول قضايا الحماية الاجتماعية، وهو ما لم يتم؛
- الالتزام بإصلاح عميق للعديد من المؤسسات العمومية العاملة في مجال الحماية الاجتماعية، يعني: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والأنظمة المختلف للتقاعد، وهو ما لم يحدث؛
- إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين، وهو ما لم يحدث أيضا؛
- تخفيض قسط التكاليف التي تتحملها الأسر في تمويل الصحة، وهو ما لم يحدث، بل أصبحت الأسرة المغربية تزيد من التكاليف أكثر من 60% من نفقات قطاع الصحة؛
- إصلاح مندمج لنظام التقاعد بما يحفظ التوازن المالي واستدامته وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة التقاعد لتشمل المهن الحرة والقطاع غير المنظم والصناع التقليديين والفلاحة والصيد التقليدي الساحلي والتعاونيات، وهو ما لم يحدث.

لم تكتف الحكومة خلال 5 سنوات الأولى، فعاودت الكرة سنة 2016-2017 بالالتزامات عينها، بل زادت عليها:

- إصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاشات؛
- إعطاء فعالية للحوار الاجتماعي المنتظم.

أظن أن نفس الجواب شيء لم يتم، ونعتقد أنه كان يجدر بالحكومة أن تمتلك فضيلة النقد الذاتي لتقر بعجزها عن الوفاء بالتزاماتها، فلا حجة ولا

مبرر لها أن تتنصل من مسؤوليتها عما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية للمغاربة اليوم، فـ 10 سنوات كانت كافية لأي حكومة للقيام بنهضة تنموية كبرى بالنظر للإرث الإيجابي الذي تركته الحكومات السابقة والإمكانات غير المسبوقة التي أتاحها دستور 2011 لهذه الحكومة، لذلك فكل مبرراتها عدى اعترافها بالعجز وعدم القدرة هي أوهام، بل هي أباطيل ينبغي أن تمحى من التاريخ.

هذه هي الحصيلة الحقيقية وهذا واقعنا لكن الحكومة غير مبالية بما يقع، وهي تحدثنا عن إنجازات وإنجازات نراها كما نرى السراب فقط، فعن أي إنجازات نتحدث اليوم؟ هل عن الإصلاح الترقيعي للتقاعد وصناديق ذات الصلة؟ أم عن الإصلاح المعطوب للتغطية الصحية الإجبارية وتعميم التعويضات العائلية وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؟

أنا هنا أتساءل فقط عن التزامات الحكومة، ولم أتطرق بعد لانتظارات المواطنين وآمالهم وآلامهم، خاصة خلال الجائحة، فتلكم قصة أخرى، عنوانها المعاناة واليأس والإحباط والهجرة وتفاقم الفوارق الاجتماعية وفقدان الثقة في المؤسسات.

السيد الرئيس،

لقد أماطت الجائحة بسرعة البرق اللثام عن اختلالات السياسة الاجتماعية والنموذج الاجتماعي القائم، وكشفت أن هذه الحكومة تعوزها القدرة والكفاءة، فبدل أن تنكب عن الوفاء بالتزاماتها أضحت تحترف ترتيب المشاكل وتدوير الوصفات وإعادة ترتيب سلة المتمنيات والنوايا بدقة متناهية سنة بعد أخرى.

أما كلامها اليوم، أي الحكومة، فمجرد دليل على إدانتها مرة أخرى، على أن هذه الحكومة لم تتعلم بعد كيف تتجه نحو المستقبل، وأنها مازالت تهوي الهرولة إلى الخلف والاصطفاف إلى جانب المنتظرين والمترقبين متخيلة أن مسؤوليتها الدستورية تقف عند هذا الحد، نأت بنفسها عن الشعب وعن همومه، واحتفظت بمسافة كبيرة كافية عن مشاكله، وكنا آنذاك كحزب الاستقلال عبرنا على أنها قدمت استقالتها من هموم الشعب وابتعدت عنه.

نعم، لقد حرصت كل الحرص على توسيع هذه المسافة، كلما ضاقت بالشعب الطرق والسبل وتضاءلت آماله في الحياة الكريمة.

ابتعدت كل البعد عن الهواجس المجتمع وانتظاراته، واستكانت إلى نقاش وسجال سياسي عقيم بين أعضائها وبين مكوناتها الأغلبية، استهوتها لعبة الأقنعة وأضحى لا يشق لها غبار في ارتداء القناع وتثبيته بإحكام، حتى يتشابه على الجميع المسؤولين الحقيقيين على إهدار فرص الإصلاح والمتنصلون من التزاماتهم وتعاقداتهم.

السيد الرئيس،

إن السؤال الذي يطرحه الجميع اليوم: كيف لهذه الحكومة، وهي في آخر أيامها، أن تمتلك فضيلة الشجاعة والاعتراف بأخطائها ومطالبتها وعجزها في تنزيل التوجيهات الملكية السامية بشأن التغطية الصحية؟

وهي الآن أبانت خلال ولايتها عن عجز وفقر واضحين في إدارة باقي أبعاد السياسة العمومية، سواء تعلق الأمر بالبعد العملي الاستراتيجي أو العلمي أو البعد الرقمي أو البعد الأخلاقي، كم من أسر تئن تحت وطأة تصرفات هذه الحكومة؟ حتى بطاقة (RAMED[1])، التي كان هدفها إنصاف أو مساعدة أو التخفيف عن بعض الفئات، جاءت الحكومة بسياستها الشعبية الانتخابوية لتعمم هذا (RAMED)، ليصبح بدون جدوى.

حامل بطاقة (RAMED)، كأنما يحمل ورقة نقدية ما كتدوزش، ما صالحاش، يتجاوب معها كذلك ضعف البنية والأجهزة والموارد البشرية لوزارة الصحة، هذا شيء آمنا به وحمدنا الله سبحانه وتعالى على توجيهات ملكية سامية كانت البلسم الذي يوضع على الجرح فيشفيه.

موجز القول، إننا نحمد الله أن حبانا الله أو أن حبا بلادنا بقائد عظيم، جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، فبفضل رؤيته المتبصرة وحكمته الرشيدة وتدخلاته النيرة تجنبت بلادنا الكارثة في مواجهة وباء "كوفيد-19"، بدءا بإغلاق الحدود وإعلان حالة الطوارئ الصحية ووصولا إلى تقييد الحركة بمجرد ظهور الحالات الأولى للإصابة ببلادنا وانتهاء بتوجيهات وتعليمات جلالته السامية للحكومة، قصد اعتماد مجانية التلقيح ضد وباء "كوفيد-19" لفائدة جميع المغاربة، كما تم تتويج ذلك بما جاء في خطاب العرش لسنة 2020 ليشكل الانطلاقة الحقيقية لمشروع اجتماعي ضخم، يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، الذي ترأس جلالته حفل انطلاقته.

هذا الورش الكبير يشكل تجسيدا لرؤية ملكية شمولية، من أجل النهوض بالجانب الاجتماعي، باعتباره رافعة أساسية للتنمية، بل لب كل السياسات التنموية، ما فتئ العاهل المغربي حفظه الله يعبر عنها في عدة مناسبات، وهو ما توج بصدور قانون إطار يتعلق بالحماية الاجتماعية، هي حقا التفاتة ملكية كريمة نابعة من العناية الملكية والرعاية الإنسانية التي يحيط بها جلالته كافة مكونات الشعب المغربي.

فشكرا لجلالة الملك، شكرا لجلالة الملك مُحَمَّد السادس أيده وحفظه.

ختاما، أؤكد لكم أن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو يقدم لكم أهم الملاحظات في وقت وجيز لا يكفي ما حظي به الفريق الاستقلالي في إطار النسبية، لأن الحديث عن هموم الشعب في إطار الحماية الاجتماعية يستلزم أيام وأيام وساعات، وسوف لن نفي أو لن نسمعكم أنين مختلف شرائح المجتمع المغربي من معاناته.

ختاما، أظن حتى الوقت بقى باش نختتم، حفظ الله مولانا الإمام وجعله قدوة في توجيهاته، ونلتمس ونطلب الله أن يحمي هذه المملكة

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

بحكومة قوية منسجمة، تسير وفق توجه جلالته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية الخاصة بالتغطية الاجتماعية، باعتباره ورشا مجتمعيا هاما غير مسبوق ومطلبا ملحا يستجيب لمتطلبات فئات واسعة من الشرائح الاجتماعية، خاصة تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة.

وفي هذا الصدد، لابد أن ننوه بالتوجيهات السامية لجلالة الملك في خطبه السامية بهذا الشأن بمناسبة عيد العرش المجيد في يوليوز 2020 وافتتاح السنة التشريعية للبرلمان في أكتوبر 2020 حيث أكد جلالة الملك على أن هذا الورش:"**...مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يرتكز على أربعة مكونات أساسية:**

– أولا: تعميم التغطية الصحية الإجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

– ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة.

– ثالثا: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش.

- رابعا: تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار...".(انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي).

ومن شأن ذلك إنشاء مجتمع جديد أكثر تضامنا وأقل طبقية وتفاوتا، مجتمع بنظام تعويضات شامل، وتتولى فيه الدولة العناية بفئاته الأكثر تضررا والأقل دخلا، يؤسس للتصالح وإعادة التوزيع وبحماية اجتماعية لبنتها الأولى التغطية الصحية الشاملة، وهي إشارة واضحة لهذا النهج الاجتماعي الذي تتبناه بلادنا.

لا يسعنا بهذه المناسبة أيضا إلا أن نثمن مضامين المشروع المجتمعي الفارق في مسار الحماية الاجتماعية ببلادنا بهدف تحقيق الارتقاء الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع على مستوى الأسس الأربعة للحماية الاجتماعية والتي تخص المجالات:

- الحماية من مخاطر المرض؛
- الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة؛
- الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛
- الحماية من مخاطر فقدان الشغل.

مشروع الحماية الاجتماعية مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى هو سعي حقيقي لبلادنا وسعي واقعي لتبوء المغرب مكانة ضمن نادي الدول الصاعدة.

إن لهذا الورش انعكاسات على مستوى الدولة وعلى مستوى الفرد، نذكر منها:

- التأثير على مستوى الإنتاجية لكل فرد من خلال الاطمئنان على وجود فرص العلاج وتحفيز البعض والاطمئنان على مستقبلهم من خلال التقاعد؛
- الرفع من الناتج الداخلي للفرد، وبذلك ارتفاع الناتج الداخلي الخام ببلادنا؛
- الإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل؛
- انخفاض مستوى الادخار لدى الأسر وارتفاع مستوى الاستهلاك الداخلي وانخفاض المخاوف من مستقبل الأسر ومخاوف العلاج؛
- وضوح أكبر في قاعدة بيانات الدخل وتعزيز قاعدة بيانات المداخيل الجبائية.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة التي اعتمدتها بلادنا من أجل التركيز على الحماية الاجتماعية لتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي وتوسيعها بشكل غير مسبوق ليتواصل ويستمر بنفس القوة وبنفس الزخم إلى أن نتمكن من الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة لشرائح اجتماعية واسعة وإعادة الأمل والثقة والاطمئنان إلى المجتمع، وحفظ كرامة المواطنين، والعمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما نعتبر بكل موضوعية أن مسألة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى مقتضيات توجيهات جلالة الملك بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وباعتماد "السجل الاجتماعي الموحد" و"السجل الوطني للسكان" كآلية أساسية في التنزيل هو تحول نوعي بالنسبة للمقاربة التي اعتمدتها بلادنا في م تجويد حكامة صرف الدعم العمومي المخصص للفئات المستهدفة.

كما ننوه، بما بذلته الحكومة الحالية من مجهودات، والحكومات السابقة، بطبيعة الحال، لتعزيز ودعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك

من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات والأوراش الكبرى، من أهمها التغطية الصحية الأساسية بشقيها التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية للمعوزين، إضافة إلى مختلف البرامج التي تحظى بالدعم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي (برنامج "تيسير"، برنامج المساعدة المباشرة للأرامل في وضعية هشاشة، برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، الدعم المخصص لفائدة المتضررين من جائحة كورونا وغيرها من البرامج الأخرى...)، إلى جانب تقليص معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات الاجتماعية التي تستدعي دائما التعامل معها بكل جدية ويقظة.

لقد تضمن التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية، ووفق هندسة واضحة تحليلا مبنيا على الواقع الحالي، من خلال معطيات وإحصاءات للمؤسسات والقطاعات الوزارية المعنية ذات الصلة بأسس هذا المشروع، واستشرافا للمستقبل من خلال توصيات همت المحاور الأربعة الأساسية، فضلا عن المجالات ذات الصلة بها، ويتعلق الأمر بمجموعة من التوصيات همت:

- تحسين وتثمين كيفيات تنزيل التغطية الصحية؛
- تحسين تنزيل وتعميم التعويضات العائلية؛
- إعادة النظر في منظومة التقاعد والأخذ بعين الاعتبار الإشكالات التي تهمها اليوم وأن تؤخذ بعين الاعتبار في إرساء نظام التقاعد الجديد لفئات غير الأجراء والمهنيين والمستقلين؛
- تعميم وإصلاح التعويض عن فقدان الشغل ليشمل جميع الذين يشغلون شغلا قارا ويمتد إلى المؤقتين والمهنيين والمستقلين؛
- توصيات تهم التمويل، على اعتبار أن التوازنات المالية شيء ضروري لاستدامة ورش الحماية الاجتماعية؛
- الحكامة التي تهم المؤسسات المدبرة والمشرفة وفي إطار قطبين، قطب يهم أجراء القطاع الخاص وغير الأجراء والمستقلين والمهنيين، يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقطب ثاني يهم موظفي الدولة المدنيين والعسكريين ومستخدمي المؤسسات العمومية، ويديره الصندوق المغربي للتأمين الصحي؛
- وكذلك كانت هناك توصيات مهمة جدا تهم التشريع وإعادة ملاءمة ومراجعة كل القوانين والنصوص التنظيمية ذات الصلة بهذا الورش وذات الصلة بالمتغيرات التي تهم أسس الحماية الاجتماعية؛
- الملاءمة مع المعايير الدولية، وهو الشيء المطلوب لكي يكون المغرب منخرطا بشكل كبير ضمن المنظومة الدولية في مجال الحماية الاجتماعية؛
- وبعض المجالات ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، ولاسيما ما يتعلق بمراجعة منظومة حوادث الشغل والأمراض المهنية.

كما أن ضمان الاستدامة من خلال تنويع مصادر تمويل الحماية الاجتماعية من طرف الحكومة من خلال توسيع قاعدة المستفيدين لتشمل كل المهن الحرة والمستقيلين وغير الأجراء وإحداث المساهمة المهنية الموحدة وتعزيز موارد صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بإضافة مداخيل جديدة سيساهم في ضمان توازن الأنظمة الاجتماعية واستدامتها وتعزيز نجاعتها وأثرها المباشر على المنخرطين.

وفي الأخير، وباسم فريق العدالة والتنمية أتوجه بالشكر إلى كل أعضاء المجموعة الموضوعاتية، وإلى مكتب المجلس والطاقم الإداري الذي صاحبها في إنجاز هذا التقرير وفي الاستجابة والتجاوب مع التوجيهات الملكية واعتماد المقاربة التشاركية لإنجاز هذا التقرير، الذي يعد إسهاما لهذه المؤسسة المحترمة وإسهاما بذكائها الجماعي المتنوع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول موضوع:"إصلاح التغطية الاجتماعية"، بناء على مقتضيات المواد 144 و149 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، كآلية ديمقراطية رائدة تجسد الوظيفة الرقابية للبرلمان تسجيدا حقيقيا كتجربة فريدة ومتميزة.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا لابد أن نهنئ مجلسنا الموقر، رئيسا ومكتبا وفرقا ومجموعات، على حسن اختياره دائما للقطاعات والمواضيع والقضايا المجتمعية الإستراتيجية، التي تكون محل مناقشة وتحليل مستفيض في جلسة عمومية مخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة.

وما اختيار موضوع التغطية الاجتماعية لإعداد تقرير من شأنه ومناقشته في هذه الجلسة المباركة لدليل قاطع على هذا التميز واستحضارا للأهمية الإستراتيجية للشأن الاجتماعي عامة وللحماية الاجتماعية خاصة، كأحد أهم الركائز الضامنة للاستقرار السياسي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

ونحن نستحضر الحديث النبوي الشريف: **"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"**، نتقدم بالشكر في الفريق الحركي، نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الصادق للمجموعة الموضوعاتية رئيسا وأعضاء وأطرا على مجهوداتها الجبارة المبذولة لإعداد تقرير مفصل وغني معزز بمعطيات دقيقة وأرقام مضبوطة، متضمن لخلاصات وتوصيات ومخرجات ستشكل لا محالة مرجعا وأرضية هامة للسيدات والسادة البرلمانيين في ممارسة وظيفتهم الدستورية الرقابية وللباحثين في مزاولة مهامهم الأكاديمية.

والشكر موصول أيضا للسادة وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزير الصحة ووزير الشغل والإدماج المهني والمدير العام للوكالة الوطنية للتأمين الصحي والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المندوب السامي للتخطيط، رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحترمين، على حضورهم جلسات الاستماع وعلى تفاعلهم مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة وعلى مساهمتهم الفعالة في إنجاح مهام هذه الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش هذا التقرير المرجعي الهام لا بد أن ننوه بالمجهودات التي بذلتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، في مجال إرساء منظومة اجتماعية متكاملة تبرز تجلياتها في مراجعة برنامج وأنظمة الدعم الاجتماعي وإحداث السجل الاجتماعي الموحد وإعلان جلالته حفظه الله عن تعميم الحماية الاجتماعية بمحاورها الأربع: التغطية الصحية، التقاعد، التعويضات العائلية، والتعويض عن فقدان الشغل، وفق أجندة زمنية مضبوطة ومحددة وواضحة المعالم، كورش مجتمعي كبير، جعل من سقف الطموحات أكبر من الواقع والإنجازات.

رغم التراكمات الإيجابية في مجال إصلاح التغطية الاجتماعية وتعميمها والتي تضمنها التقرير، فقد عقد هذا الأخير أيضا الوضعية الحقيقية الراهنة لهذا الملف الاستراتيجي وقدم تشخيصا دقيقا ومفصلا لاختلالاته وتحدياته ورهاناته المستقبلية، ففيما يخص الاختلالات فقد خلص التقرير في وضع مستوى تغطية التقاعد، اعتبارا لانحصار الانخراط في أنظمة التقاعد على الأجراء، إذ لم تتعدى نسبة تغطية التقاعد 42% من الساكنة النشيطة العاملة وتعدد صناديق أنظمة التقاعد واختلافها عن بعضها البعض، من حيث الوضع القانوني ونظم التدبير والموارد وتأزم الوضعية المالية لجلها بسبب التفاوتات بين النفقات والمداخيل وتجاوز العدد الإجمالي للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية (RAMED) 130% من الساكنة المستهدفة، مما خلق إشكاليات متعددة.

السيد الرئيس المحترم،

وصلة بما سبق ومن باب الواقعية والموضوعية، التي تميز مواقفنا وتصوراتنا دائما، ومن منطق التقييم والتقويم وانسجاما مع مرجعياتنا في الحركة الشعبية، التي تعتبر تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين المغاربة أو المواطن المغربي وإصلاح الحماية الاجتماعية وتعميمها على رأس أولوياتها، وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام، وحتى لا تبقى ملاحظتنا مجرد تشخيص لواقع قائم للتغطية الاجتماعية دون تقييم الحلول والبدائل، نقترح في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، استحضارا للتحديات والإكراهات التي تعرفها منظومة الدعم الاجتماعي، وانسجاما مع الإرادة السياسية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، التي تعرف تعدد برامج أو أنظمة الدعم والحماية الاجتماعية، والتي تفوق 100 برنامج مشتت على عدة قطاعات ومؤسسات وصناديق وبآليات تمويل متعددة، مما يؤثر سلبا على مردوديتها ونجاعتها، نتطلع إلى توحيد وتجميع هذه الأنظمة نظاما بانسجام والالتقاء بينها.

وفي هذا الإطار نجدد التأكيد على مطلبنا المتعلق بإدماج هذه البرامج والصناديق في آلية ومؤسسة واحدة في إطار مؤسسة عمومية مستقلة، بعيدة عن استغلال السياسوي الضيق لملف منظومة الدعم والحماية الاجتماعي؛

ثانيا، التعجيل بأجرأة وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات كورش اجتماعي واستراتيجي واعد، سيعمل على تيسير وضبط عملية استهداف المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي وبطموح واسع الأفق في مجال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

ثالثا، إن تحقيق رهان الإصلاح الحماية الاجتماعية وتعميمها يتطلب إصلاح هيكلي وعميق للمنظومة الصحية بمرتكزات إرساء الميثاق الوطني للصحة العمومية قائم على عدالة مجالية صحية وخريطة صحية منصفة لجميع المجالات والجهات والأقاليم، وخاصة العالم القروي والمناطق الجبلية وضمان الحق الدستوري لجميع المواطنين والمواطنات في العلاج والرعاية الصحية؛

رابعا، إن معالجة اختلالات وإشكالات ملف التقاعد تتطلب إصلاح بنيوي برؤية شمولية، تتجاوز الإصلاحات الظرفية المنهكة للأجراء والموظفين، وذلك عبر توحيد المنظومة ووضع حد لتشتتها وتطوير الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

خامسا، تشريعيا، يقتضي رهان تأمين وإصلاح التغطية الاجتماعية مراجعة الترسانة القانونية، خاصة القانون 65.00 الخاص بالتغطية الصحية الأساسية والقانون 65.99 بمثابة منظومة الشغل وقانون الضمان الاجتماعي والقانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "إصلاح التغطية الاجتماعية".

وقبل الخوض في المناقشة، لابد أن أتطرق للنقاش الجانبي الذي صاحب إصلاح هذا الورش الوطني الذي يعتبر ملكيا بامتياز، رافضين كل المزايدات التي رافقت مناقشة مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وحمولته الاجتماعية وأثره المباشر على الفئات المعوزة والتي كانت تفتقد إلى الحماية الاجتماعية، مؤكدين على راهنية المشروع والذي يعد أولوية للمرحلة المقبلة، منوهين بهذه المبادرة الرقابية التي اتخذها مجلس المستشارين بكافة مكوناته، وعلى إقرار هذه اللجنة الموضوعاتية، شاكرين للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المجهود الذين بذلوه من أجل إنجاح عملها، الشكر موصول أيضا لرئيس اللجنة ومقررها، على أمل أن تحظى محصلات هذا التقرير بالمتابعة والتنزيل من طرف الحكومة، مبتعدين عن المزايدة وعن الذاتية، على اعتبار أن همنا جميعا هو إنجاح هذا الورش الاجتماعي وتنزيله في أجاله المحددة في أفق إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في بلادنا، الهادف بالأساس إلى تجاوز العوائق الحالية التي تعوق تطوره والمتسمة بتعدد البرامج وتنوع الفاعلين وعدم وجود نظام استهداف موحد.

السيد الرئيس،

فبقراءة متأنية لهذا التقرير الهام، نجد أنه تطرق إلى كل الخطوط العريضة لأجرأة التدابير التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله في خطاب العرش في شهر يوليوز 2020، والتي أكد عليها جلالته بمناسبة خطاب افتتاح الدورة التشريعية البرلمانية في شهر أكتوبر الماضي، حيث جاء ثمرة لجملة من التدابير والإجراءات التي تَهُمُّ تعميم التغطية الصحية، والتي تضمن جزء منها قانون مالية 2021، وباقي القوانين المالية المستقبلية، من خلال تخصيص غلاف مالي يُقدر بـ9.5 مليار درهماً لفائدة صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

كما جاء ذلك ضمن القانون الإطار، إنه مشروع ملكي طموح يسعى لتوسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022 لتشمل 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الإجباري عن المرض، من خلال توسيع الاستفادة منه، لتشمل الفئات المعوزة، المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين، والعمال المستقلين، والأشخاص غير الأجراء، الذين يمارسون نشاطا خاصا، والذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

المشروع يهدف أيضا إلى تعميم التعويضات العائلية التي سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس نهاية سنة 2024، وذلك من خلال تمكين الأسر، التي لا تستفيد منها من الاستفادة، حسب الحالة، كتعويضات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أو من تعويضات جزافية، كما سيوسع من قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، لتشمل الأشخاص، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من أي معاش، عبر تنزيل نظام المعاشات، الخاص بفئات المهنيين، والعمال المستقلين، والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية من تجار وصناع تقليديين وغيرهم من المهنيين والذي تعثر دمجهم في الحماية الاجتماعية كثيرا، مما سيوسع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج حوالي 5 ملايين مغربي من الساكنة النشطة غير المتوفرة على أي تغطية تتعلق بالتقاعد، وكذا تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، ليشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض، وتوسيع الاستفادة منه، عند متم سنة 2025؛ إنجازات لنا الثقة في جلالة الملك الساهر الأول على تنزيلها، وستسجل لجلالته بمداد الفخر والاعتزاز.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نُثَمِّنُ البعد التضامني الذي أكد عليه هذا التقرير، وبآليات التمويل المقترحة الداعمة للآليات المنصوص عليها في القانون الإطار، والذي أكد على آليتين للتمويل، وهما:

- آلية قائمة على الاشتراك؛
- والآلية الثانية القائمة على التضامن.

وسوف لن أفصل في هاتين النقطتين نظرا لضيق الوقت.

السيد الرئيس،

ارتباطا بمسألة الحكامة، ومن أجل ضمان التقائية مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية، نُشيدُ بتضمين التقرير مباركة إحداث آلية موحدة للقيادة ولمراقبة المنظومة في شموليتها، والسهر على التنسيق بين مختلف المتدخلين، بهدف تحقيق عقلانية أفضل في استعمال الموارد المُتاحة.

وسيساعد كثيرا دخولُ السجل الاجتماعي الموحد، خلال السنة القادمة، حيز التطبيق، على تدبير هذا النظام.

إذن، نحن أمام مشروع ضخم يرقى إلى مرتبة "أولوية وطنية"، والسير به إلى نهايته، دون تعثر، وهو مسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمقاولات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل الهيئات العامة والخاصة، وعموم المواطنين.

فمن دون شك، فإن تعميم الحماية الاجتماعية سيساهم في الحد من الهشاشة وتحسين ظروف عيش المواطنين، مادياً ومعنوياً، وسيحميهم ضد مخاطر المرض والشيخوخة، عوامل ستزرع الطمأنينة بين أبناء وبنات

المجتمع، وسيقوي لديهم الشعور بالانتماء إلى هذا الوطن العزيز الذي يسير بخطى ثابتة نحو النماء ويشق طريقه لتبوء مراتب متقدمة إلى جانب الدول المتقدمة.

أخيرا، فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن عاليا جميع مقتضيات هذا التقرير، وسعيا منه إلى الإسراع في تنزيله وفق التصور والرؤية التي يؤمن بها ويدافع عنها والمتسمة بالنجاعة وعدم هدر المزيد من الوقت في تعميم الحماية الاجتماعية للمغاربة والتي انتظروها طويلا، رافضين كل وصاية، من أي جهة كانت،على هذا الورش، والعمل جميعا على تنزيله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن في حدود سبع دقائق، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد السلام حيون:

كم أنا سعيد بوجودي معكم خلال هذا اليوم لقراءة تدخل الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين حول مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول "التغطية الاجتماعية".

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نجدد التأكيد خلال مناقشة هذا التقرير على أن تعميم الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة يعد ثورة اجتماعية هادئة في اتجاه تحسين ظروف عيش المواطنين، وسيفتح آفاقا كبيرة لجميع المغاربة، حيث أن جلالة الملك مُحَمَّد السادس أعطى تعليماته السامية في خطابي العرش والبرلمان لتعميم الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية لكل المغاربة.

إن تعميم التغطية الصحية لأكثر من 22 مليونا من المواطنين والمواطنات ورش مهم لأن هذه التغطية لا تتجاوز 45%، رغم ما تم إنجازه منذ تفعيلها سنة 2005.

إنه مشروع تنموي لبسط العدالة الاجتماعية كما نص على ذلك دستور 2011 لأن المواطن في صلب التنمية، خاصة ونحن مقبلون على المشروع التنموي الجديد، وبالتالي ستعطى الأولويات مستقبلا للحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية، ونحن متفائلون بالنسبة للمستقبل، على أن تكون هناك حكامة جيدة في تفعيل هذا الورش الجديد، فالحماية الاجتماعية تشمل تعميم التعويضات العائلية وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، وكلها تحتاج إلى إرادة سياسية حكومية لتنفيذها.

السيد الرئيس،

إن تعميم الحماية الاجتماعية مشروع كبير بالنسبة للمجتمع المغربي، ذلك أن الإصلاحات ستكون هيكلية وتتطلب تشريعات جديدة ومراجعة كل القوانين وسن سياسة دوائية جديدة.

وفي هذا الإطار فإن الجائحة أبانت، بسبب الدعم المباشر لأكثر من 5 ملايين من الأسر في وضعية هشاشة، عن أن هناك أكثر من 20 مليون مغربي ومغربية يعيشون وضعية هشاشة وليست لهم حماية اجتماعية.

ونؤكد في الفريق الاشتراكي ومن خلال مستنتجات هذا التقرير أن تعميم الحماية الاجتماعية سيساهم لا محالة في تحسين ظروف عيش المواطنين، حيث إن أكثر من 54% من النفقات الصحية تأتي من جيوب الأسر، علما أن المنظمة العالمية للصحة تتحدث عن ألا تزيد هذه النسبة عن 15% أو 20%، كما أنه حتى بالنسبة للمغاربة الذين يستفيدون من التغطية الصحية يؤدون أكثر من 30% من النفقات الصحية من جيوبهم.

وبالتالي، فتعميم الحماية الاجتماعية سيساهم في الحفاظ على كرامة المواطنات والمواطنين وضمان حقوقهم الدستورية المتمثلة في الحق في التغطية الصحية والحماية الاجتماعية وغيرها.

إن الأرقام والمعطيات الحالية التي حملها التقرير تبين أن هناك نقصا في مجال الحماية الاجتماعية، وأنه يجب على الحكومة والبرلمان وكل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين أن ينكبوا على هذه الإصلاحات المستعجلة لتطبيقها، وخصوصا أن جلالة الملك أعطى أفقا زمنيا بهذا الخصوص ومنها نهاية سنة 2022، ونهاية سنة 2025 لتعميم الحماية الاجتماعية، وعلى الكل أن يحترم هذه المواعيد لتفتح آفاقا جديدة في المغرب.

السيد الرئيس،

لقد كان المشهد الاجتماعي في المغرب، يتميز بفسيفساء، وتناسل المبادرات مما وضحه ملك البلاد في الخطاب بالقول "**ليس من المنطق أن نجد أكثر من مئة برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية، والمتدخلين العموميين، وفضلا عن ذلك، فهي تعاني من التداخل، ومن ضعف التناسق فيما بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها.**

فكيف لهذه البرامج، في ظل هذا الوضع، أن تستجيب بفعالية لحاجيات المواطنين وأن يلمسوا أثرها؟". سؤال استوجب الجواب في خطابين تاليين من خطب العرش.

ولهذا كان عاهل البلاد على دراية تامة بأن الوقت قد حان من أجل وضع آليات للتفكير في إيجاد حل لهذه المعضلة الاجتماعية، عبر دعم المبادرات الموجودة مثل "تيسير".

وتعزز هذا المنحى، ليس فقط بالانكباب الحصري على معضلة الحماية الاجتماعية، وتوفير ميكانيزمات الوصول إليها، بل وتحدد عمق التحدي

والمبادرة في إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، الذي لم يصل مداه إلى جزء كبير من المغاربة وجعل فئات واسعة منهم خارج رادار الاقتصاد العصري أو المنتج.

وفي خطاب عشرين سنة من العهد الجديد، تم وضع رهان العدالة الاجتماعية والمجالية لاستكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع، كأحد الرهانات الأربعة التي يجب على المغرب رفعها بإيجابية ومردودية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "إصلاح التغطية الاجتماعية".

وأغتنم هذه فرصة، ونحن نتحدث عن موضوع الحماية الاجتماعية أن أنوه بالمبادرة الملكية التاريخية التي قطعت مع التردد الحكومي في إصلاح ورش التغطية الاجتماعية، ودشنت للانطلاقة الفعلية لإخراج هذا الورش المجتمعي إلى حيز الوجود بعد المصادقة على القانون الإطار رقم 09.21، المتعلق بالحماية الاجتماعية.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء المجموعة الموضوعاتية والطاقم الإداري المرافق على المجهود الكبير الذي بذلوه لإعداد التقرير، رغم أننا في الاتحاد المغربي للشغل واكبنا كل جلسات الاستماع لمسؤولي القطاعات المعنية والأيام الدراسية التي أعدتها المجموعة الموضوعاتية بتعاون مع مجلس الشيوخ الفرنسي، إلا أنه لم تتم مواكبة إعداد التقرير من طرف أعضاء اللجنة مما قد يطرح بعض الصعوبات في مناقشته، خاصة وأننا لم نتوصل به إلا قبل يومين ومع ذلك تبقى التوصيات المتضمنة في التقرير وجيهة في مجملها وتتقاطع مع مواقف الاتحاد المغربي للشغل في أغلبها.

ولا داعي هنا لتكرار الحديث عن أوجه القصور في هذه الأنظمة الموسومة بطابع التشتت والضعف على مستوى التغطية والنجاعة والتي عددها التقرير، ولا عن أهمية الحماية الاجتماعية كحق دستوري وأثرها في التخفيف من حدة الفقر ومظاهر الهشاشة الاجتماعية، وفي تسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن المرور من واقع الهشاشة الاجتماعية إلى تعميم الحماية الاجتماعية على المدى المتوسط (كما جاء في القانون الإطار) يعتبر تحديا كبيرا لذلك، وبالنظر لأهمية التوصيات الواردة في هذا التقرير، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ندعو إلى:

- التأكيد على عدم الإخلال بأنظمة الحماية الاجتماعية الإلزامية لفائدة مأجوري القطاع العام والقطاع الخاص، وعدم المساس بتوازناتها المالية والحقوق المكتسبة للمنخرطين والمستفيدين من هذه الأنظمة؛
- كما نؤكد كذلك على توسيع فئة المستفيدين من الحماية الاجتماعية لتشمل كافة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا في إطار منظور شمولي لإدماج القطاع غير الهيكل في الاقتصاد الوطني المنظم؛
- إصلاح منظومة التعويض عن فقدان الشغل بتحسين خدماتها وتخفيف شروط الاستفادة وتوسيع قاعدة المستفيدين؛
- ولضمان التغطية الصحية لـ 22 مليون مستفيد إضافي، لا مناص من تأهيل المنظومة الصحية، إن على مستوى البنيات التحتية أو الموارد البشرية أو التجهيزات، مما يتطلب الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصحة لتصل إلى المعدل الموصى به من طرف منظمة الصحة العالمية؛
- كذلك، نؤكد على إرساء آلية مؤسساتية للحوار الاجتماعي في مجال الحماية الاجتماعية، تفعيلا للمقاربة التشاركية التي حث عليها صاحب الجلالة في خطبه بضرورة إشراك الفرقاء الاجتماعيين، وباعتبارها مبدءا يؤسس للديمقراطية الاجتماعية التي تعتبر الحماية الاجتماعية إحدى مجالاتها، وعدم الخروج عن هذه المنهجية في إعداد القانونين المتعلقة بالحماية الاجتماعية، أو أية مراجعة للنصوص الاجتماعية من قبيل مدونة التغطية الصحية أو قانون الضمان الاجتماعي؛
- كذلك، نؤكد على مراجعة وملاءمة كل تشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب، وخاصة الاتفاقية 144 لمنظمة لعمل الدولية والاتفاقية 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية وتوسيع مهام الضمان الاجتماعي إلى تغطية حوادث الشغل والأمراض المهنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.. ماكاينش.

الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ياله السي حيسان، بلا ما تقولها لي.. طلب مستجاب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارون والمستشارات المحترمون والمحترمات،

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم في الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية المخصصة للتغطية الاجتماعية، ولعلها آخر مرة سأقف أمامكم، لذا سأكون مختصرا وأتمنى أن أكون مفيدا.

أيها السيدات والسادة،

لقد أبانت جائحة كورونا على عجز كبير في الحماية الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، وعجلت بتنزيله هذا المشروع المجتمعي الكبير، الذي طالما نادت به الحركة النقابية وضمنها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

لقد عرت جائحة كورونا عن العجز المهول في المنظومة الصحية والتغطية الصحية للمواطنين والمواطنات، وأبانت عن الهشاشة الكبيرة والفقر المستشري في أوساط المواطنين المغاربة، ومجلس المستشارين انخرط في هذه الدينامية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وأقدم على تشكيل اللجنة الموضوعاتية المؤقتة لإصلاح التغطية الاجتماعية، لكن كنا نأمل أن توسع اللجنة مجال اشتغالها، ليشمل كل مواضيع التغطية أو الحماية الاجتماعية، لكنها للأسف اشتغلت فقط على المحاور الأربع التي جاء بها قانون الإطار، وكان حريا بها، وهي تساهم في هذا النقاش المجتمعي، أن تتطرق إلى كل المحاور التي تندرج تحت الحماية الاجتماعية، (مثلا الوقاية من الشيخوخة، الإعاقة، حماية الأمومة، التعويض عن البطالة، التعويض عن فقدان القدرة عن الكسب، حوادث الشغل والأمراض المهنية إلى غير ذلك)، فالحماية الاجتماعية بكل محاورها حق من حقوق الإنسان.

أيها السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالمحاور الأربع التي جاءت في تقرير اللجنة، ندلي في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالملاحظات والمطالب التالية:

التغطية الصحية: لبلوغ هدف تعميم التغطية الصحية في أفق 2021-2022، لابد من إصلاح المنظومة الصحية وعلى الخصوص الاهتمام بالبنيات التحتية من مستشفيات وتجهيزات وكذا الاهتمام بالعنصر البشري، من حيث تكوينه وإعداده وتحفيزه للانخراط الواعي والنشيط في هذا الورش، كما نشير إلى ضرورة إيجاد حل لتمكين المواطنين المستفيدين من برنامج (RAMED) من الانتقال بسلاسة لأن الانتقال من عدم الأداء إلى الأداء يمكن أن يقابله الرفض أو بعض المشاكل والعراقيل.

بالنسبة للتقاعد: لبلوغ هدف تعميم التقاعد لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، لابد من إصلاح أنظمة التقاعد والمرور إلى القطبين. ثانيا، لابد من إرجاع ما بذمة الدولة لصالح الصندوق المغربي للتقاعد، ولابد أخيرا من إدماج القطاع غير المهيكل.

التعويض عن فقدان الشغل: ضرورة إصلاح وتعديل القانون الحالي الذي يمنع العديد من الأجراء من الاستفادة من هذا التعويض، وخصوصا مسألة الحصول على إقرار بالطرد التعسفي.

ثانيا، التعويض عن البطالة: بالنسبة للتعويضات العائلية لابد أن تشمل هذه التعويضات كل الأطفال منذ الولادة.

أيها السيدات والسادة،

لا بد في نهاية مداخلتي هذه أن أشكر كل أعضاء اللجنة على المجهود الذي بذلوه لإنجاز هذا التقرير وعبرهم إلى كل أعضاء المجلس.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إذا سمحتو لتعقيب الحكومة على التدخلات التي استمعنا إليها، ونبدأ بالاستماع لكلمة السيد الوزير الصحة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أطر المجلس والوزارة وممثلو وسائل الإعلام،

أيها الحضور الكرام،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم أمام مجلسكم الموقر في إطار التفاعل مع الملاحظات والتوصيات القيمة، التي خلص إليها تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية، وما أعقبه اليوم من مناقشات جادة في إطار تدخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وفي هذا الإطار، أحيطكم علما بما يطلع به قطاع الصحة من أدوار وما يعمل على تفعيله من تدابير وإجراءات، في سبيل مواكبة هذا الورش الحيوي الهام وبلوغ أهدافه النبيلة، فكما تعلمون فقد أطلق ورش تعميم التغطية الاجتماعية بتاريخ 14 أبريل 2021 بحضور فعلي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تضمن محورا أساسيا يستهدف توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، عبر استهداف 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الإجباري عن المرض، والذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

وكانطلاقة فعلية لهذا المحور، تم توقيع ثلاث اتفاقيات أمام أنظار جلالته، تتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ليشمل 800.000 من التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات المستقلين و500.000 من الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية و1.6 مليون من الفلاحين.

ويرتكز هذا الإصلاح أساسا على مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 الذي حدد الأهداف الأساسية لعمل الدولة في مجال الحماية الاجتماعية

وكذا المبادئ الأساسية والآليات الضرورية لبلوغ هذه الأهداف، خاصة فيما يتعلق بالاستهداف والحكامة والتمويل، وهو ما يستوجب لتنزيله تنزيلا سليما القيام ببعض الاستباقية في دراسة الإكراهات التي أعاقت أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية المعمول بها حاليا، وتوفير ما تستلزمه الظرفية من إجراءات مواكبة، تمكننا من بلوغ الأهداف داخل الآجال المحددة وتنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بهذا الورش الاجتماعي واتخاذ جميع التدابير ذات الطابع التشريعي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يهدف إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها إلى الرقي بها، حتى يستفيد المواطن المغربي فعليا ومجاليا ودون نفقات كارثية من الولوج إلى خدمات الوقاية والرعاية الصحية الأولية أو الاستشفاء والدواء، بما يكفل تمتعه بأحسن حالة صحية ممكنة وحصوله في أحسن الظروف والآجال على التكنولوجيا الطبية الملائمة لعلاجه أو وقايته، في إطار من التخطيط والحكامة الجهوية، التي تضمن توفر الخدمات الصحية الجيدة والقريبة إلى مقر سكناه.

إن الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية، الذي بشرناه منذ ما يقرب من سنتين، يرمي إلى معالجة جملة من المعضلات المزمنة وأوجه القصور التي يشكو منها القطاع، والتي قد تشكل حاليا إكراهات هيكلية لورش تعميم التأمين الإجباري عن المرض في أفق سنة 2022، أبرزها: النقص المزمن في الموارد البشرية وضعف جاذبية القطاع العمومي للصحة وتراجع القيمة الاعتبارية للمهن الصحية ببلادنا، إضافة إلى انعدام العدالة في التوزيع الجغرافي لها، وعدم تكافؤ العرض الصحي وضعف مؤشرات الولوج للعلاج، مما عمق من الفوارق بين الجهات وبين الوسطين القروي والحضري، وكذا قدم وتهالك البنيات التحتية والتجهيزية وضعف الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع وفقا لمعايير الخريطة الصحية.

أضف إلى كل ذلك الضعف الذي يعتري حكامة المنظومة الصحية ومحدودية تمويل القطاع الصحي وضعف الميزانية المخصصة له، والتي لا تتجاوز في أحسن الظروف نسبة 6% من الميزانية العامة للدولة.

هذا البرنامج الإصلاحي الذي تراهن عليه وزارة الصحة يتضمن محاور هامة ترتبط بتثمين الرأسمال البشري، عبر مراجعة القانون رقم 131.13 المتعلق بمزالة مهنة الطب، حيث سيمكن ذلك من فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب لمزاولة المهنة وبنفس الشروط التي يضمنها القانون لنظرائهم المغاربة، لما لذلك من إيجابية على البنية التحتية الصحية وعلى توفير التجهيزات بجودة عالية والانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية ذات المؤهلات العلمية والقيمة المضافة ومن تحفيز للكفاءات الطبية المغربية المقيمة بالخارج، لاختيار المغرب كوجهة من أجل ممارسة الطب، وكذا تعديل القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، قصد إحداث وظيفة عمومية صحية وتأهيل العرض الصحي من خلال تدعيم البعد الجهوي، بإحداث خريطة صحية جهوية وأجرأة البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية، بالإضافة إلى محو أساسي يهم اعتماد حكامة جيدة بالمنظومة الصحية لتقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي وإحداث نظام معلوماتي مندمج لاستغلال جميع المعطيات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية وتدبير الملف الطبي المشترك للمريض وتحسين نظام الفوترة بالمؤسسات الاستشفائية.

كما لا يمكننا الحديث عن مواكبة القطاع الصحي لورش تعميم التغطية الاجتماعية دون إبراز دور الوزارة في مجال بسط التأمين الصحي منذ إصدار القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، وما للوكالة الوطنية للتأمين الصحي بصفتها هيئة ضبط منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وهو كما تعلمون أول محاور الورش الملكي المجتمعي، الذي نحن جميعا بصدد تنفيذ مقتضياته، كل من موقعه انطلاقا من مهامه ومسؤولياته، وما أولاه القانون الإطار 09.21 من صلاحيات في هذا الشأن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستباقية التي عملت الوكالة من خلالها على مواءمة مخططها الاستراتيجي لفترة 2020-2024 مع متطلبات تنفيذ تعميم التغطية الاجتماعية في شقها المناط بكافة المتدخلين وهو المخطط الذي يتمحور حول 4 رهانات استراتيجية و4 رافعات عمل رئيسية، تحيلنا على 3 محاور لإصلاح التأمين الإجباري عن المرض هي: حكامته أولا، ثم تقنين وضبط منظوماته ثانيا، والسهر على استدامة ونجاعة آليات تمويله ثالثا.

وكقطاع وصي، واكبنا جملة من برامج وتطلعات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي الهادفة إلى مراجعة اختصاصاتها، من خلال تعزيز دورها تعنى بضبط والتأطير التقني لجميع أنظمة التغطية الصحية، بما يمكنها من لعب دور أساسي إلى جانب الإدارة من أجل السهر على صيرورة النظام من خلال احترام القواعد من طرف كل المتدخلين وضمان الإنصاف والشمولية وتوازن الأنظمة.

كما سعينا إلى تأهيل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لممارسة سلط المراقبة والبحث والزجر، من أجل حث مختلف الفاعلين على احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية للتغطية الصحية الأساسية ولعب دور فعال في مجال التحكيم وانخراطنا إلى جانب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال الوكالة بالتسريع في وتيرة إدماج فئات المهن الحرة والعمال المستقلين غير الأجراء في نظام التأمين الأساسي عن المرض والخاص بهذه المهن، وباشرنا بمعيتها وضع خطة للانتقال من نظام مساعدة طبية يقوم على مبدأ التضامن الوطني لفائدة السكان المعوزين إلى نظام يقوم على مبدأ المساواة إلى غير ذلك من الإجراءات الاستباقية التي ندخل حاليا

في صميم الدينامية الحثيثة التي لم ندخر جهدا في إنجاحها على مسار تعميم التأمين الإجباري عن المرض، الذي يشكل محور تدخل أول للقطاع في الورش المجتمعي الكبير للحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعمل القطاع حاليا بكل مكوناته على تملك البعد الاجتماعي، الذي جاء به الورش الملكي، باعتماد جملة من المقاربات التشاركية مع جميع المتدخلين في المجالين الصحي والاجتماعي، بغية أخذ هذا البعد بعين الاعتبار في مواءمة مخططاتنا القطاعية التي توجد قيد التنفيذ وتلك هي التي في طور الدراسة والتخطيط، حيث نعمل حاليا على عدة أوراش قطاعية من شأنها التسريع ببلوغ أهداف تعميم التغطية الاجتماعية في أحسن الظروف والآجال، نذكر منها:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لتمويل الصحة التي تم اعتمادها حديثا؛
- تأهيل وتوسيع المؤسسات الصحية؛
- تنظيم الولوج إلى العلاجات لتفعيل مسارات منسقة لذلك؛
- اعتماد سياسة وطنية دوائية جديدة؛
- إحداث الملف الطبي الإلكتروني وتعميمه؛
- ومراجعة مكونات سلة العلاجات الأساسية والبروتوكولات العلاجية، ومن تم تحيين الاتفاقيات الوطنية التي تجمع الهيئات المدبرة للتأمين الصحي لمقدمي العلاجات في القطاعين العام والخاص؛
- وغيرها من التدابير والإجراءات القطاعية المحورية التي من شأنها مواكبة تنفيذ المحور الأول من ورش التغطية الاجتماعي، الذي سيكفل في أفق 2022 كرامة المواطن البسيط في سعيه إلى الحصول على علاجات ذات جودة ومتوفرة وقريبة ودون اللجوء إلى نفقات كارثية تزيد من فقره وهشاشته.

وفي سبيل تحقيق كل ذلك، نعول كثيرا على مساهمة ممنيي هذا القطاع العتيد والاجتماعي بامتياز، الذين بذلوا جهودا كبيرة ومضنية، وانخرطوا بكل تفان ومسؤولية في الجهد الجماعي للتصدي للجائحة، حيث كان عليهم الاستجابة لطلبات ومناشدات كانت أحيانا تفوق طاقاتهم، ومع ذلك لم يتوانوا في أداء واجبهم بحس عالي من المسؤولية وروح التضحية والالتزام بقيم المواطنة الحقة لحماية الصحة العامة وتوفير الأمن الصحي لبلد بأكلمه، في ظل ظرفية عصيبة واستثنائية، يطبعها الخوف والقلق وخطر العدوى.

هؤلاء النساء والرجال الذين يشكلون العمود الفقري للمنظومة الصحية، والذين أحييهم مرة أخرى من هذا المنبر، وأؤكد لهم بأنهم قادرون على رفع رهان تعميم التغطية الاجتماعية في شقه الصحي، بما يوافق الرؤية السديدة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، دام له النصر والتأييد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير الشغل.

السيد مُحَمَّد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد الرئيس وللسيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين على الاهتمام الذي يولونه لموضوع الحماية الاجتماعية، التي تعتبر من أهم الأوراش الوطنية التي تباشرها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه، إلى أبعادها الاجتماعية والتنموية الكبرى.

السيد رئيس المجلس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد انخرطت بلادنا منذ العقد الأخير في إدخال سلسلة من الإصلاحات الأساسية على منظومة التغطية الاجتماعية والصحية، وذلك وفق مخطط عمل متكامل ومندمج، قوامه التشاور والحوار مع كافة المتدخلين والفاعلين، لاسيما فيما يتعلق بمتابعة تعميم وتوسيع منظومة التغطية الاجتماعية والصحية لعدد من فئات المواطنين المغاربة وإرساء قواعد الحكامة الجيدة للهيئات المدبرة وضبط التوازنات المالية للأنظمة، قصد الحفاظ على ديمومتها، بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والرقي بها إلى مستوى تطلعات المواطنين.

ولبلوغ هذه الأهداف، عملت الحكومة وبشراكة مع الفرقاء الاجتماعيين من نقابات وأرباب العمل وكذا المجتمع المدني، وبمساهمة فاعلة للبرلمان، على القيام بمجموعة من الإصلاحات نذكر منها:

- انضمام بلادنا إلى المنظومة المعيارية لمنظمة العمل الدولية، حيث تم إيداع وثائق التصديق على 3 اتفاقيات أساسية خلال انعقاد الدورة 108 لمؤتمر العمل الدولي، ويتعلق الأمر بكل من اتفاقية العمل الدولية رقم 102 بشأن الضمان الاجتماعي واتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيتين واتفاقية العمل الدولية رقم 97 بشأن العمال المهاجرين؛
- العمل على النهوض ببيئة وظروف العمل والرقي بمستوى العلاقات المهنية وتعزيز الحوار وتطوير الثقافة التعاقدية، كما يشهد على ذلك التنامي الملموس في عدد الاتفاقيات الجماعية وتطوير أداء جهاز

تفتيش الشغل وتعزيز فعالية تدخلاته خلال استهداف بعض مجالات الهشاشة في علاقة الشغل؛

- اعتماد القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية، الذي شكل نواة لوضع تغطية صحية أساسية، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005؛
- تعميم نظام المساعدة الطبية على مستوى التراب الوطني لفائدة السكان المعوزين وذوي الدخل المحدود غير الخاضعين لأي نظام من أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنة 2012؛
- إقرار نظام التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأجراء ودخوله حيز التنفيذ نهاية سنة 2014 وتحسن في حصيلة التعويضات التي تم صرفها لفائدة المعنيين، حيث عرف عدد الطلبات المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ارتفاعا مهما بلغ ما مجموعه 63.864 طلب خلال سنة 2020، في مقابل 20.815 خلال سنة 2015 أي بزيادة بلغت 204%؛
- كما ارتفع بشكل ملحوظ عدد المستفيدين الذين تمت مواكبتهم والذي بلغ 23.043 مستفيد سنة 2020، في مقابل 9210 مستفيد سنة 2015، بنسبة تطور بلغت 150%، كما ارتفع مبلغ الاعتمادات إلى 327.516.645 درهم سنة 2020، مقابل تعويضات قدرها 121.823.143 درهم سنة 2015، مع العلم أن مبلغ التعويضات المصروفة عن فقدان الشغل في سنة انطلاقه أي سنة 2015 إلى غاية 14 يونيو 2021 هو حوالي مليار و256 مليون درهم كما بلغ عدد المستفيدين عن نفس الفترة حوالي 93.826 مستفيدا؛
- إعداد الصورة البيانية الوطنية للصحة والسلامة المهنية ونشرها بالموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية، وتمثل هذه الوثيقة تشخيصا للوضع الحالي للصحة والسلامة المهنية؛
- إعداد مشروعي السياسة والبرنامج الوطنيين للسلامة والصحة في العمل، بتشاور مع المنظمات المهنية للمشغلين والأجراء الأكثر تمثيلا وكافة القطاعات الحكومية المعنية والمصادقة على مشروعين خلال الدورة الثامنة لمجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية وعرضهما والموافقة عليهما بالمجلس الحكومي بتاريخ 4 يونيو 2020؛
- وتم إعداد مشروع البرنامج التنفيذي للبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية بتشاور مع مختلف الأطراف المعنية بمجال الصحة والسلامة في العمل، مع تحديد مراحل وكيفيات تنفيذ الإجراءات التي سيشرف عليها كل قطاع.

إلا أنه بالرغم من المكتسبات التي عرفتها بلادنا على مستوى الحماية الاجتماعية في شقها المتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية، فإن الجانب المتعلق بالمساعدة الاجتماعية لم يرق إلى المستوى المطلوب، وانطلاقا من هذا الواقع دعا جلالة الملك حفظه الله، بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018، إلى القيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية.

كما أصدر السيد رئيس الحكومة منشورا في نفس السنة (سنة 2018) يهدف إلى إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب وإرساء قواعد لقيادتها وحكامتها، حيث تم إحداث لجنة موضوعاتية مكلفة بالحكامة، عهد إليها بالعمل على وضع سياسة مندمجة وموحدة للحماية الاجتماعية، مع تتبعها وتقييمها بشكل منتظم على المستوى المالي وغير المالي.

وفي هذا الصدد، أعدت الحكومة سياسة عمومية مندمجة للحماية الاجتماعية برسم سنة 2020-2030، التي تمت المصادقة عليها في 28 نونبر 2019 من قبل اللجنة الوزارية لقيادة وإصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ضمان ولوج جميع الأفراد إلى سلة العلاجات الأساسية وتوفير خدمات اجتماعية ذات جودة للأشخاص في وضعية صعبة.

وبفضل هذه المجهودات سجلت التغطية الصحية بالمغرب تحسنا كبيرا، فقبل دخول القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية حيز التطبيق سنة 2005 كانت نسبة التغطية الصحية لا تتجاوز 16% فقط من المغاربة، حوالي 5 مليون نسمة، وانتقلت إلى 35% سنة 2012 ثم إلى 70% نهاية 2019.

وتشمل الخاضعين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومن طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وكذا المسجلين في نظام المساعدة الطبية (RAMED) من السكان المعوزين وذوي الدخل المحدود.

كما تم إحداث نظام التغطية الصحية الخاص بالطلبة بمقتضى القانون رقم 116.12 في سنة 2016 وكذا إصدار القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، بالإضافة إلى إصدار نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا بمقتضى القانون رقم 98.15 في يوليوز 2017، وإحداث نظام للمعاشات لنفس هذه الفئات في دجنبر 2017 بمقتضى القانون 99.15.

وباستكمال المنظومة التشريعية الخاصة بالنظامين وصدور النصوص التطبيقية اللازمة لدخولها حيز التنفيذ ابتداء من مارس 2020، تم إطلاق المشاورات مع الفئات المعنية وإصدار المراسيم الخاصة بفئات العدول والقوابل والمروضين الطبيين والمفوضين القضائيين والمرشدين السياحيين.

وقد حرصت هذه الوزارة بالرغم من الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا "كوفيد-19"، والتي أثرت على السير العادي لجميع المرافق الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، على مواصلة عقد الاجتماعات التشاورية مع

جميع المعنيين والتنسيق مع القطاعات الحكومية المختصة على تسريع وتنزيل التغطية الصحية والاجتماعية لفائدة العمال المستقلين وأصحاب المهن، وقد تم في هذا الصدد إعداد وإصدار المراسيم الخاصة بفئات المهندسين المعماريين والتراجمة والنساخ القضائيين خلال شهر ماي من سنة 2021، كما تمت المصادقة من طرف المجلس الحكومي على المرسوم الخاص بفئة الأطباء بتاريخ 20 أبريل 2021.

وفي نفس السياق، تم إعداد المراسيم الخاصة بفئة الفنانين والأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة وسائقي سيارات الأجرة والصيادلة وأطباء الأسنان والمهن شبه الطبية وفئات التجار والصناع التقليديون، الذين يمسكون نظاما للمحاسبة والموثقون وكذا فئة البياطرة والمهندسون المساحون الطبوغرافيون، وهي في طور التوقيع أو المصادقة.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على كيفيات تنزيل هذه التغطية مع ممثلي فئات المهن الفلاحية منتجي الحليب ومربي الأغنام والماعز ومربي الدواجن ومنتجي النباتات السكرية ومنتجي الزيتون ومنتجي الأشجار المثمرة ومنتجي الحبوب ومنتجي النباتات الزيتية.

ورغم المجهودات المبذولة لتعميم التغطية الاجتماعية والصحية وبلوغ التغطية بالنسبة لأجراء القطاع الخاص، ما يقارب نسبة 80%، فإن وزارة الشغل والإدماج المهني تبذل جهودا كبيرة من أجل ضمان التنسيق والالتقائية بين جهازي تفتيش الشغل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بهدف ضمان حقوق الأجراء في مجال الحماية الاجتماعية ومختلف الخدمات المرتبطة بها، من خلال تبادل المعلومات بينهما بخصوص الخروقات المرصودة أثناء جولات التفتيش التي يقومان بها لدى المقاولات.

وفي إطار مشروع التوأمة بين المغرب والاتحاد الأوربي المتعلق بوضع منظومة لرصد وتتبع مؤشرات الحماية الاجتماعية، قامت وزارة الشغل والإدماج المهني بشراكة فعلية مع مختلف المؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية بتطوير مطبقة معلوماتية خاصة بمؤشرات الحماية الاجتماعية بالمغرب، وقد مر هذا المشروع عبر عدة مراحل، انطلاقا من الاستفادة من الممارسات الفضلى الأوربية في مجال تطوير نظم المعلومات حول الحماية الاجتماعية وكذا في مجال التعاون المؤسساتي بين الفاعلين المعنيين، ثم دراسة وتحديد مؤشرات الحماية الاجتماعية الضرورية لصياغة السياسات العمومية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، ولمواجهة التحديات التي باتت تواجه نظام المعاشات المدبرة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإنه يتم حاليا مناقشة مخرجات الدراسة المنجزة من قبل مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي تضمنت مجموعة من السيناريوهات بهدف ضمان استدامته المالية على المدى الطويل، والتي ستشكل قوة اقتراحية للدراسة التي تنجزها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، التي تشارك فيها صناديق التقاعد الأربعة المعنية بالإصلاح وكذا القطاعات الحكومية المعنية، بهدف دراسة كيفيات تنزيل الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد، المبني على اعتماد نظام القطبين، القطب العام والقطب الخاص.

وفي إطار ممارسة الوزارة لوصايتها على القطاع التعاضدي، الذي يحظى بأدوار مهمة في مجال الحماية الاجتماعية، فقد دأبت هذه الوزارة على تعزيز مراقبة التعاضديات من خلال العديد من الإجراءات، ولكن نثير الانتباه إلى أن القطاع التعاضدي لكي يواكب الورش الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية، وجب الانكباب على إخراج الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وكما تعلمون فقد وضعت الحكومة أسس مسار إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال تنزيل مشروع السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية برسم 2020-2030، المصادق عليها في نونبر 2019 من قبل اللجنة الوزارية لقيادة وإصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال آليتين أساسيتين:

- آلية التأمين الاجتماعي: الذي يشمل أنظمة الضمان الاجتماعي المتعلق بالتأمين على المرض والمعاشات وفقدان الشغل والاستمرار في تنزيل التغطية الصحية ونظام المعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- الآلية الثانية هي آلية الدعم الاجتماعي: والتي تشمل تطوير مختلف أشكال المساعدات المالية والعينية والخدمات الاجتماعية المقدمة للمعوزين والأشخاص في وضعية صعبة، من خلال الإسراع في تنزيل الورش المتعلق بتطوير منظومة استهداف المستهدفين، من برامج الدعم الاجتماعي بإحداث السجل الاجتماعي الموحد والوكالة الوطنية للسجلات.

وفي هذا الإطار، ضاعفت الحكومة ميزانية صندوق دعم التماسك الاجتماعي، الذي يمول برنامج تيسير لدعم التمدرس وبرنامج مليون محفظة وتقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة والأشخاص في وضعية إعاقة ونظام المساعدة الطبية (RAMED).

وقد تم برسم قانون مالية 2021 تغيير تسمية صندوق دعم التماسك الاجتماعي ليصبح "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، مع تخصيص ميزانية تقدر بـ 9.5 مليار درهم وتوسيع تدخلاته وتعزيز موارده بمداخيل إضافية، منها حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول.

وقد مكنت آلية الدعم الاجتماعي من استهداف المطلقات الحاضنات لأطفالهن والأمهات المهملات بتخصيص دعم تجاوز 270 مليون درهم منذ سنة 2010، مع تسجيل تقدم مهم في عدد المستفيدين الذي بلغ 27.000 شخص منذ إحداث الصندوق، بالإضافة إلى تضاعف عدد الملفات ثلاث

مرات ما بين سنة 2017 و2020.

كما استفادت النساء الأرامل في وضعية هشة من ميزانية قدرها 2.56 مليار درهم منذ إطلاق البرنامج سنة 2014، قد شملت هذه المساعدات ما يناهز 111.000 أرملة و188.000 يتيم، استفادوا إلى غاية نهاية مارس 2021، كما بلغ متوسط الزيادة السنوية للمستفيدين حوالي 8.5% و13.7% على التوالي خلال ثلاث السنوات الماضية، بينما انتقل الدعم المخصص للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن صندوق دعم التماسك الاجتماعي من 111 مليون درهم سنة 2016 إلى 206 مليون درهم سنة 2019.

كما بذلت الحكومة مجهودات مكثفة لتعزيز برامج الدعم الاجتماعي الموجهة لدعم التمدرس، لاسيما بالنسبة للفئات الهشة والفقيرة في المجتمع، مع تعميم بعضها بالعالم القروي، ومن أبرز ما تحقق في هذا الإطار:

- الرفع من ميزانية برنامج تيسير من 700 مليون درهم سنة 2017 إلى 2 مليار و377 مليون درهم سنة 2020 وارتفاع عدد المستفيدين من 859.975 خلال سنة 2016-2017 إلى 2.593.413 خلال سنتي 2020-2021، 80% منهم بالوسط القروي؛
- الرفع من عدد المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة، ليبلغ 4.652.230 مستفيد برسم موسم 2020-2021، مقابل 4.018.480 مستفيد برسم موسم 2016-2017، 62% منهم بالوسط القروي.

وفي سياق آخر، حرصت الحكومة على استئناف مسلسل الحوار الاجتماعي ومأسسته وإنجاح جولاته، بمشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، من خلال سلسلة من الحوارات المركزية وبواسطة اللجان الموضوعية، توجت بالتوقيع على الاتفاق الاجتماعي الثلاثي يوم 25 أبريل 2019، والذي كان له أثر إيجابي ملموس على تعزيز القدرة الشرائية لأجراء القطاع الخاص وموظفي الدولة، من خلال جملة من التدابير، أساسا:

- الزيادة العامة في أجور الموظفين تتراوح بين 400 و500 درهم للموظفين حسب الدرجة، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للالتزامات الخاصة بموظفي الدولة بموجب هذا الاتفاق، حوالي 14.25 مليار درهم؛
- الزيادة في الحد الأدنى من الأجور في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة بنسبة 10%؛
- الرفع من التعويضات العائلية بقيمة 100 درهم عن كل طفل في حدود ثلاث أطفال، ابتداء من يوليوز 2019، لفائدة موظفي الدولة وأجراء القطاع الخاص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص الالتزام بالعمل على تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، كما جاء في البرنامج الحكومي 2016-2021، فقد تم إنجاز دراسة تقييمية لهذا الصندوق سنة 2018، والتي أبانت عن مجموعة من المعيقات التي بسببها لم يقدم هذا النظام النتائج المتوخاة والمنتظرة منه.

وقد أفرزت هذه الدراسة مجموعة من السيناريوهات، تم رفعها إلى أنظار السيد رئيس الحكومة، الذي اتخذ قرارا باختيار السيناريو الأول، أي وجوب التوفر على فترة للتأمين بنظام الضمان الاجتماعي، لا تقل عن 780 يوما من الاشتراك خلال الثلاث سنوات السابقة لتاريخ فقدان الشغل والاستغناء عن الشرط الثاني اللي هو 260 يوم خلال 12 الشهر الأخيرة.

إلا أنه نظرا لانعكاسات جائحة "كوفيد-19"، على التوازن المالي للمنافع التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وخاصة التعويض عن فقدان الشغل حسب الدراسة المنجزة من طرف هذا الأخير، والتي أفرزت عدة سيناريوهات، تم تبني السيناريو الذي يوجب التوفر على فترة للتأمين لا تقل عن 636 يوما من الاشتراك خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ فقدان الشغل، منها 212 يوما خلال 12 شهرا السابقة لهذا التاريخ من للاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، وذلك من أجل تبسيط شروط الرفع من عدد المستفيدين من هذا التعويض.

وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع قانون بتغيير القانون رقم 03.14 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 15 جمادى الأخيرة 1392 (27 يونيو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي بتفعيل السيناريو المذكور أعلاه، وقد تم وضعه في قنوات المصادقة.

ويظل الإجراء الوارد في مشروع هذا القانون إجراءا مرحليا في انتظار أن تتم معالجة هذا الموضوع بكيفية شمولية، طبقا للتعليمات الملكية ولمقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية والقاضي بتعميم الاستفادة من التأمين عن فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون عن عمل قار.

وفي مجال حوادث الشغل والأمراض المهنية، يتم إنجاز دراسة من طرف هيأة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي حول موضوع إجبارية التأمين عن الأمراض المهنية. وفي هذا الصدد، نثمن التوصية المتعلقة بتولي مؤسسة عمومية مهمة التأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، على غرار تجارب المقارنة في بعض الدول ذات الخصائص السوسيو اقتصادية المشابهة للمغرب، حيث تسيير نظام حوادث الشغل والأمراض المهنية على غرار باقي التعويضات الاجتماعية الأخرى يتم في الغالب من طرف مؤسسة عمومية للتأمين الاجتماعي، لا تهدف لتحقيق أي ربح مادي.

وتجدر الإشارة إلى مصادقة اللجنة الوزارية لقيادة وإصلاح وحكامة

المنظومة الحماية الاجتماعية، على مشروع السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية برسم 2020- 2030، وذلك بتاريخ 28 نونبر 2019، والتي وضعت من بين أهدافها تدبير حوادث الشغل والأمراض المهنية من طرف مؤسسة عمومية وذلك على المدى المتوسط.

لقد أظهرت جائحة فيروس كورونا أهمية موضوع الحماية الاجتماعية في ظل الأزمات ودورها في الحد من مختلف أشكال الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتحسين ظروف عيش الساكنة.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة عبر لجنة اليقظة الاقتصادية بتوجيهات ملكية سامية، من اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لمواجهة تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19" المستجد، بهدف مواكبة القطاعات والمقاولات المتضررة للحفاظ على مناصب الشغل، بتقديم الدعم للأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ولتنزيل هذه المقتضيات، قامت الوزارة بإعداد وإصدار20 نصا تشريعيا وتنظيميا، لسن تدابير استثنائية لفائدة جميع القطاعات في مرحلة أولى من مارس 2020 إلى يونيو 2021 ومن يوليوز 2020 إلى يونيو 2021 في مرحلة ثانية، لفائدة القطاعات المتضررة وهي قطاعات السياحة والمطاعم ومتعهدي المناسبات وممولي الحفلات والترفيه والألعاب والصناعات الثقافية والإبداعية والقاعات الرياضية الخاصة ودور الحضانة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ولإعطاء دفعة قوية لهذا المسار، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش المجيد لسنة 2020 وكذا خطاب جلالة الملك في أكتوبر 2020 لافتتاح السنة البرلمانية، باشرت الحكومة تنزيل مضامين المشروع الملكي الهيكلي الذي يهدف إلى تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المواطنين، بشكل تدريجي في أفق سنة 2025، وبلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الإصلاح.

وكخطوة أولى، في سبيل تنزيل هذا المشروع الكبير، حرصت الحكومة على إعداد القانون الإطار الذي تم تقديم خطوطه العريضة بين يدي جلالة الملك، خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2021، وصادق عليه مجلسا البرلمان.

ومن أجل التنزيل الأمثل للمشروع، ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، يتضمن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية أربع محاور أساسية تتجلى في:

- أولا، تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي خلال سنتي 2021 و2022؛
- ثانيا، تعميم التعويضات العائلية لتشمل ما يقارب 7 ملايين طفل في سن التمدرس، تستفيد منها 3 ملايين أسرة خلال سنتي 2023 و2024؛
- ثالثا، توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة حوالي 5 ملايين من المغاربة الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش في أفق سنة 2025؛
- رابعا، تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل خلال سنة 2025.

وكإجراء أولي في تنزيل المشروع، ترأس جلالة الملك حفظه الله، يوم 14 أبريل 2021، حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع ثلاث اتفاقيات إطار، تهم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ويتعلق الأمر بـ:

- الاتفاقية الإطار الأولى: الخاصة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة التجار والحرفيين والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة تهم ما يفوق 800 ألف منخرط؛
- الاتفاقية الإطار الثانية: تخص تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الحرفيين وممتهني الصناعة التقليدية، البالغ عددهم حوالي 500 ألف منخرط؛
- الإطار الثالثة: تتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفلاحين البالغ عددهم حوالي 1.6 مليون منخرط.

وتجدر الإشارة إلى أن تدبير هذه البرامج في أفق 2025، سيتطلب تخصيص مبلغ إجمالي سنوي يقدر ب51 مليار درهم، منها 23 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة، ولتمويل مرحلة التعميم الأولي من التغطية الصحية الإجبارية، تم تخصيص 4.2 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2021.

ومن أجل التنزيل الفعلي لتعميم هذا الورش الملكي الكبير، ومراعاة للجدولة الزمنية المحددة في القانون الإطار رقم 09.21، أعدت وزارة الشغل والإدماج المهني بتنسيق مع القطاعات المعنية، مشاريع تعديل القانون رقم 98.15 والقانون رقم 99.15 الخاصين بالتغطية الصحية والمعاشات لفائدة العمال المستقلين وكذا القانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

وقد تم في هذا الصدد، إعداد مشروع القانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وقد تمت المصادقة عليهما من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 29 أبريل 2021، وصادق

عليها البرلمان بغرفتيه، بتاريخ 6 يوليوز 2021.

كما تم إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، كما تم تغييره وتتميمه وإحالته على قنوات المصادقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

تضمن تقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية الخاصة بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية مشكورة، توصيات مهمة، العديد منها سيتم تنزيله ضمن الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، وبعضها الآخر هو موضوع إصلاحات باشرتها الحكومة في عدد من القطاعات، باعتبار الحماية الاجتماعية أولوية ثابتة لدى الحكومة وحاضرة بقوة في البرنامج الحكومي بالتزامات واضحة، قابلة للتتبع والمحاسبة.

لذا، السيد المستشار المحترم، فإن الأرقام التي نقدمها أرقام تنطلق من الواقع، وأرقام تتعلق بأعداد الفئات المستفيدة، سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة أو تعلق الأمر بالمنخرطين في الضمان الاجتماعي المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، أو تعلق الأمر بالمتقاعدين أو المستفيدين من صندوق التعويض عن فقدان الشغل أو غيره من أوجه التعويضات الاجتماعية، التي تقدم في إطار التأمين أو في إطار الدعم الاجتماعي المباشر، وليست أرقام، السيد المستشار المحترم، ليست أرقاما فيها تدليس أو يمكن أن تحتمل قراءات، ولكن هي أرقام واضحة.

صحيح يمكن أن تقرأها كيفما شئت، ولكن هي أرقام تعبر عن واقع نعيشه جميعا في بلادنا.

أنا عندي واحد 2 وراق السي اللبار، كتبتهم ليك، دابا الله يسامح، لأن ذاك الشي اللي قلت يقتضي جوابا من المستوى ديال ذاك الشي اللي قلتي، لأنك قلت كلاما، على كل حال، قلته البارحة وأعدته اليوم وقلته قبل البارحة ويقتضي جوابا، وأنت تعرف ماذا أقصد.

ختاما، السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، أجدد شكري لكم على مساهمتكم الإيجابية والفعالة في إصدار مجموعة من التوصيات البناءة، التي من شأنها أن تسهم في توفير حماية اجتماعية مستدامة للجميع، والوزارة منخرطة والحكومة بجميع أعضائها وقطاعاتها منخرطة في تفعيل هذه التوصيات.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

وعليكم السلام السيد الوزير، شكرا.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا.

أعلن عن رفع الجلسة.